مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14

www.doi.org/10.62341/HCSJ

عدالة التوزيع ام تفاوت في مستوي الدخول في الاقتصاد الليبي

دراسة حالة (منطقة تاورغاء – ليبيا)

أ. الصديق مختار بن ناصر حامد [1]، الهادي مصطفي لاغا [2]، أ. محسن علي انتيفة [3]

*** أ. عبد المنعم عطية الرعيض[4]**

[1،3] عضو هيئة تدريس بقسم التجارة الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة – ليبيا

[2] عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية جامعة مصراتة – ليبيا

[4] عضو هيئة تدريس متعاون بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية جامعة مصراتة – ليبيا

alssadik.hamed@eps.misuratauniversity.edu.ly[1]، aldghem@gmail.com[2]
alrydbdalmnm5@gmail.com[4] mohsenentefa@gmail.com[3]

الملخص:

هدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة تاورغاء وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة طُبقت على عينة عشوائية من 342 أسرة من أصل 3116 أسرة تمثل مجتمع الدراسة، كما استخدمت الدراسة منحنى لورانز ومعامل جيني كأدوات قياسية وتحليلية رئيسية، وقد تم استرجاع 320 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت حوالي 93.5%، أظهرت نتائج الدراسة أن معامل جيني بلغ حوالي (0.256)، مما يدل على وجود مستوى منخفض إلى متوسط من التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يعكس درجة مقبولة من العدالة النسبية في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع. كما بيّن منحنى لورانز أن توزيع الدخل قريب نسبيًا من خط المساواة التامة، حيث تحصل نسبة كبيرة من السكان على حصة معقولة من إجمالي الدخل، وتُعزى هذه النتيجة بدرجة كبيرة إلى هيمنة القطاع الحكومي على هيكل التوظيف في المدينة، حيث يعمل نحو 91.3% من أفراد العينة في هذا القطاع، الأمر الذي ساهم في تقارب مستويات الأجور واستقرار الدخول، وبالتالي الحد من التفاوت. إلا أن هذا النمط يعكس في المقابل ضعف دور القطاع الخاص وقلة تنوع مصادر الدخل، مما قد يحد من فرص النمو الاقتصادي

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

والاستثمار على المدى الطويل. كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة تعزيز الشمول المالي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتنويع القاعدة الاقتصادية، إضافة إلى تحسين جودة البيانات الإحصائية من خلال جمع بيانات دخل أكثر دقة وإجراء دراسات دورية لقياس التفاوت.

الكلمات المفتاحية: التفاوت في الدخل ، معامل جيني ، منحنى لورانز، توزيع الدخل

Equitable Distribution or Income Disparity in the Libyan Economy? A Case Study (Tawergha Region - Libya)

Al-Siddiq Mukhtar Bin Nasser Hamed [1], Al-Hadi Mustafa Lagha [2]
Mohsen Ali Antifa [3] , * Abdel Moneim Attia Al-Raid [4]

[3 ،1]Faculty Member، Department of International Trade، Faculty of Economics and Political Science, Misrata University - Libya
[2]Faculty Member, Department of Economics, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Misrata University - Libya
[4]Adjunct Faculty Member، Department of Economics، Faculty of Humanities and Applied Sciences، Misrata University – Libya

Abstract

This study aims to measure income inequality among individuals in the city. This study aims to measure the degree of inequality in the distribution of personal income in the city of Tawergha and to analyze the key economic and social factors influencing it. The study adopts both the descriptive-analytical and quantitative approaches. Data were collected through a questionnaire administered to a random sample of 342 households out of a total population of 3,116 households. A total of 320 valid responses were retrieved, yielding a response rate of approximately 93.5%.The study employs the Lorenz Curve and the Gini Coefficient as the main analytical and measurement tools. The findings reveal that the Gini coefficient is approximately 0.256,

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

indicating a low to moderate level of income inequality. This reflects a relatively acceptable degree of distributive equity among the population. Furthermore, the Lorenz Curve demonstrates that income distribution is relatively close to the line of perfect equality, with a large proportion of the population receiving a reasonable share of total income. This outcome can largely be attributed to the dominance of the public sector in the city's employment structure, where about 91.3% of the sample population is employed. This has contributed to the convergence of wage levels and income stability, thereby reducing inequality. However, this pattern also reflects the limited role of the private sector and the lack of diversification in income sources, which may constrain long-term economic growth and investment opportunities. The study concludes with several policy recommendations, including the need to enhance financial inclusion, support small and medium-sized enterprises (SMEs), promote productive investment, diversify the economic base, and improve the quality of statistical data through more accurate income data collection and regular inequality assessments.

Keywords: Income Inequality, Income Distribution, Gini Coefficient, Lorenz.

1-1 . مقدمة

تواجه معظم اقتصادات دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، جملة من التحديات الاقتصادية المتباينة، من أبرزها التضخم، والبطالة، والركود الاقتصادي، إلى جانب اختلالات توزيع الدخل. ويُعد الحدّ من هذه المشكلات هدفًا رئيسيًا تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه، لما لها من آثار مباشرة في استقرار الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة. وفي هذا السياق، تبرز قضية العدالة في توزيع الدخل الشخصي كأحد أهم الأهداف التي تسعى النظم الاقتصادية إلى بلوغها، نظرًا لارتباطها الوثيق برفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم.

ويعتبر التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ظاهرة شائعة في مختلف دول العالم، بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي. ويُقصد بهذا التفاوت عدم المساواة في توزيع الدخول

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

بين أفراد المجتمع، حيث تستحوذ شريحة محدودة على نسبة مرتفعة من إجمالي الدخل، في حين تحصل الغالبية على نسب أقل، وهو ما يعكس حالة من عدم التوازن في الهيكل التوزيعي للدخل.

وانطلاقًا مما سبق، يُعد موضوع قياس العدالة في توزيع الدخل الشخصي من القضايا الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، والتي تستدعي مزيدًا من الدراسات النظرية والتطبيقية. وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة كمحاولة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة تطبيقية على أفراد مجتمع منطقة تاورغاء والمناطق المجاورة لها.

1 – 2 الدراسات السابقة

1-2-1رسالة البرغثي عام (1997) وقد أجريت هذه الرسالة في مدينة بنغازي وهدفت هذه الرسالة الى تحليل توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي، وقد تم تنفيذها على مدينة بنغازي باستخدام المنهج المقطعي، حيث تم اختيار عينة عشوائية تم تقسيمها الى فئتين أساسيتين القاع) العام والقطاع الخاص). ثم جمع البيانات من خلال 1100 استمارة استبيان من إجمالي 1600 استمارة تم توزيعها اعتمدت الدراسة على المنهجية المقطعية.

1-2-2 رسالة حدود ومصطفى مسعود (2008) أجريت هذه الرسالة على مدينة طرابلس بعنوان قياس الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثيرها على عدد من المتغيرات، مثل جهة العمل، الوظيفة، نوع النشاط الذي يمارسه الفرد، نوع القطاع، الجنس، الجنسية، المستوى التعليمي، على توزيع الدخل الشخصي. وقد اعتمدت الدراسة على توزيع

استمارة استبيان على عينة طبقية من العاملين في مختلف القطاعات داخل بلدية طرابلس.

وتوصلت النتائج الى ان توزيع الدخل الشخصي في بلدية طرابلس يعد عادل نسبيا، حيث بلغ معامل جيني (0.324) كما أظهرت النتائج ان معامل جيني في القطاع العام(0.29) يعكس عدالة نسبيا اكبر مقارنة بالقطاع الخاص الذي بلغ فيه معامل جيني (0.305).-

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وبناء على هذه النتائج، اوصت الدراسة بضرورة الحد من التفاوت في توزيع الدخول من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية، مثل تحسين نوعية الموارد البشرية عبر التعليم والتدريب، وتعزيز فرص الاستثمار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يسهم في توفير فرص عمل حقيقية.

دراسة لإحدى الدول العربية

1-2-3 رسالة اسكيك (2015) أجريت هذه الرسالة في دولة فلسطين تهدف هذه الرسالة الى تحديد مجموعة من العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 1995 الى 2013. وقد تم ذلك من خلال تحليل العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقبلية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي حجم الانفاق الحكومي، والانقسام السياسي باعتباره متغيرا نوعيا. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مستخدما أسلوب المربعات الصغرى في التحليل الاحصائي. دراسة مسعود وساسي عمر (2016) بعنوان العدالة في توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة من (1980-2015) وهدفت هذه الدراسة الى تحليل المدى وجود عدالة في توزيع الدخول في الاقتصاد الليبي وتأثيره على النمو الاقتصادي. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وقد خلصت نتائج الدراسة الي عدم وجود عدالة واضحة في توزيع الدخول، حيث بلغ متوسط معامل جيني (0.031) ، وهو ما يشير الى تباين محدود في توزيع الدخل. واوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب قياس حديثة لتحليل الفروق في توزيع الدخل، مع التعمق في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والتنبؤ بتأثيرها المستقبلي

1-2-4 رسالة التومي عام (2017) وقد أجريت هذه الرسالة على مدينة مصراتة وكانت بعنوان ظاهرة الفقر وتدني مستوى المعيشي في الاقتصاد الليبي.

تناولت هذه الرسالة ظاهرة الفقر وتدني مستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال تطبيق ميداني في مدينة مصراتة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهجية المقطعية حيث تم اختبار عينة عشوائية مكونة من 383 رب اسرة، وتم جمع البيانات المطلوبة باستخدام

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أداة استبيان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعوما ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف قياس خط الفقر ومؤشراته بالإضافة الى تقييم مستوى المعيشة في مدينة مصراته لعام 2017.

1 -3 مشكلة الدراسة

واجه الاقتصاد الليبي تحديات هيكلية متعددة، من أبرزها التفاوت في توزيع الدخل الشخصي بين الأفراد، وهي ظاهرة أكدت عليها العديد من الدراسات التطبيقية في بعض المدن الليبية. ويُسهم هذا التفاوت في تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم، إلى جانب ضعف العدالة التوزيعية. وتبرز أهمية هذه القضية في كونها تمس بشكل مباشر مستوى معيشة الأفراد والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، والتعرف على مدى تحسنه أو تدهوره عبر الزمن. يمكن صياغة سؤال مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

هل تعاني منطقة تاورغاء من تفاوت في توزيع الدخل الشخصي، وما مدى هذا التفاوت؟

1-4 فرضيات الدراسة

1-نعم هناك تفاوت في توزيع الدخول في مدينة تاورغاء.

1 -5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي للفرد في منطقة تاورغاء وما يجاورها.

1-6 أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية

1-أهمية دراسة التفاوت في الدخل الشخصي للأفراد

2-تسليط الضوء على دراسة توزيع الدخل الشخصي في مدينة تاورغاء وما يجاورها.

3-تحليل الأسباب الرئيسية التي تقف حول التفاوت في توزيع الدخل الشخصي للأفراد.

4-الاهتمام بتحليل مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل الشخصي للأفراد.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

1 –7 حدود الدراسة

الزمن: سنة 2025، المكان: منطقة تاورغاء وما يجاورها.

1–8 منهجية الدراسة

في هذه الدراسة في الجانب النظري تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك عند التعرض للأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل وعلى مستوى الاقتصاد الليبي. كما تم استخدام المنهج الكمي عند إجراء قياسات مستوي التفاوت في توزيع الدخل في الجانب العملي

1 –9 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة الي ثلاث فصول الفصل الأول وهو الإطار العام والفصل الثاني تناول الإطار النظري وكان ينقسم الى مبحثين المبحث الأول كان بعنوان التوزيع الشخصي للفرد والمبحث الثاني كان بعنوان الدخل الشخصي في ليبيا، والفصل الثالث تناول الإطار العملي، وتناول تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بورقة الاستبيان للوصول الى نتائج العينة وتقديم أفضل التوصيات المتعلقة بالدراسة.

1 –10 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

1–أوجه التشابه: إن جميع الدراسات بما فيها دراستنا تقيس التفاوت في الدخل الشخصي.

2 أوجه الاختلاف إن دراستنا تقيس التفاوت في منطقة صغيرة خلافا عن الدراسات السابقة التي تقيس التفاوت في مدن كبيرة.

الجانب النظري

2 –1 التوزيع الشخصي للدخل

2 –1 –1 تمهيد

إن دراسة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي على النشاط الاقتصادي نال حظ وافر في الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية المعاصرة والقديمة لما يعقب أثره على التنمية والنمو الاقتصادي، ولكونها قضية إنسانية واجتماعية مهمة في حد ذاتها، وعليه تم في هذا الفصل

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تناول ماهية توزيع الدخل الشخصي وأهميته وتسليط الضوء على أهم النظريات التي تناولت موضوع الدخول الشخصية في الأدب الاقتصادي.

2 -1 -2 تعريف التوزيع الشخصي للدخل

بداية إن مفهوم الدخول الشخصية هي تلك الدخول الفعلية التي يتحصل عليها أفراد المجتمع في سنة ما، أما التوزيع الوظيفي يقصد به الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج المختلفة (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم) في شكل (أجور وريع وفائدة وربح).

ويمكن تعريف التوزيع الشخصي للدخل على أنه توزيع الدخل بين الفئات أو الشرائح الاجتماعية، والذي يوضح النسبية لمختلف الفئات الاجتماعية، كما يمكن تعريفه بأنه: توزيع الدخل القومي بين الأفراد والأشخاص الذين تجمعهم في فئات مختلفة وفقا لمستوى الدخل بغض النظر عن تنوع وظائفهم أو تعددها (إبراهيم، وآخرون، 1990، 308).

أما التفاوت في توزيع الدخول يمكن تعريفه بأن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل في المقابل توزع نسبة ضئيلة من الدخل على السواد الاعظم من أفراد المجتمع، وهذا يعني وجود فجوة كبيرة بين دخول الفقراء ودخول الأغنياء داخل المجتمع الواحد (عجمية، وآخرون، 2010، 22).

2 -1 -3 أهمية إعادة توزيع الدخل الشخصي

تتجلى أهمية دراسة إعادة توزيع الدخل من خلال دوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن قياس التنمية الاقتصادية بمقياس نمو معدل الدخل القومي أو الدخل الفردي فقط، إنما يستلزم قياس وتحليل كيفية توزيع الدخل القومي بين السكان، ومن الذي يستفيد من عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص؛ وذلك لأن دراسة توزيع الدخل وتحليله ومعرفة نمط هذا التوزيع واتجاهاته وقياس التفاوت فيه وتحديد التوزيع الاحتمالي له، هي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وما يرتبط عليها من سياسات الأسعار والضرائب والإعانات وتحديد الأجور والرواتب ومستوى المعيشة والرفاهية وغير ذلك (النجفي والقريشي، 1988، 19 –20)، (الدليمي، 1995 ، 11).

إن مراقبة تطور الدخول وتوزيعها تقع على عاتق الحكومة، وحتى تتسنى لها العمل على اتخاذ السياسات المالية والنقدية والتجارية الكفيلة بإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يضمن عدالة التوزيع، أو على الأقل تفادى ازدياد التفاوت، كما ألقى الفكر الاقتصادي المعاصر في الدول النامية اهتماما خاصا حيث ادخل اعتبارات عدالة توزيع الدخل في الحسبان، نظرا للاهتمام المتزايد بعدالة توزيع الدخول والثروات لكونها قضية إنسانية واجتماعية مهمة في حد ذاتها (خوري، 2016 48).

4–1–2 محددات التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

إن من أهم المحددات المؤثرة على توزيع الدخل وبشكل أساسي وعلى جميع متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشكل مباشر أو غير مباشر على التفاوت في توزيع الدخل، حسب الواقع العلمي لظاهرة التفاوت كما في التالي:

1 –المحددات الديمغرافية

إن عامل النمو الديمغرافي (السكاني) يؤثر بشكل مباشر على عرض العمل؛ فارتفاع معدل النمو السكاني قد يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل؛ وذلك لان نسبة كبيرة من قوة العمل سوف تتجه الى وظائف الدخل المتدني، بالأخص في القطاعات التقليدية في اقتصاديات الدول النامية، كما يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل النمو الديمغرافي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية وهذا بدوره يؤدي الى تحسين وضع القطاع الزراعي بالنسبة لباقي القطاعات، في المقابل تعد الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة هي عوامل لها تأثير غير مباشر على التفاوت في توزيع الدخول الشخصية (سكيك، 2015 ، 28).

2 –المحددات الاقتصادية

إن من أبرز المحددات الاقتصادية التي تفاعل في تشكيل عدالة نسبية او تفاوت في توزيع الدخول الشخصية (كوزينتز، 1999).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

السياسة المالية المتمثلة في دور الحكومة في تقديم الإعانة والخدمات الأساسية الصالح الطبقات الفقيرة، إضافة إلى سياسة الضرائب المباشرة. البطالة: كلما زادت معدلات البطالة كلما زادت نسبة الفقراء، واتسعت رقعة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

التضخم إن الانخفاض في قيمة النقود، ينعكس سلبا على المستوى المعيشي وعلى معدلات النمو الاقتصادي، فهو من أخطر المشاكل الاقتصادية بالأخص التضخم المستورد في البلدان النامية.

3 –المحددات الثقافية

إن العوامل الثقافية والمستوى التعليمي يؤثر على نوعية التعامل، التعليم الأساسي للأفراد يعد من الطرق المناسبة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل، كما إن الاستثمار في التعليم في المستويات التعليمية العليا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التفاوت من خلال زيادة التفاوت في توزيع مخزون رأس المال، حيث أن الدول التي تزداد فيها نسب الأمية يكون الدخل فيها منخفض؛ وذلك لانخفاض كفاءة وإنتاجية هذه الفئة من العمالة، في حين نجد أن أصحاب الدخول المرتفعة في نفس البلدان النامية غالبا تتميز بارتفاع مستوى التعليم والمهارة التطبيقية والمعرفية.

4 –المحددات الاجتماعية

يعد التحضر مساعد على تقليل التفاوت في توزيع الدخل، في المقابل إن القطاع الريفي يمتاز بخصوبة عالية مقارنة بالقطاع الحضري، مما يترتب فائض عرض عمل في هذا القطاع، وحيث أن القطاع الزراعي يشكل القطاع الرئيسي والمساهم الأكبر في الريف أو الدول النامية عموما، مما ينعكس على مستوى الدخل والتفاوت في التوزيع بين الأفراد (كوزينتز، 1999).

2-1-5 طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل

إن من أهم الطرق لقياس التفاوت في توزيع الدخول الشخصية هو معامل جيني، ومنحنى لورانز كما في التالي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

1 – معامل جيني

هذا المؤشر يعد الأكثر انتشارا في عالم قياس عدم المساواة، ويمكن الحصول عليه بأكثر من طريقة بما فيها طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تسمح باحتساب الأخطاء العشوائية (ديفيد، 2002).

وتتراوح قيمة معامل جيني ما بين صفر للمساواة التامة أي عند تطابق المنحنى مع خط المساواة، وواحد صحيح في حالة عدم المساواة المطلقة، ولحساب قيمة معامل جيني يتم استخدام المعادلة التالية (حسونة 2015، 32)

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورانس وخط المساواة التامة}}{\text{المساحة الاجمالية تحت خط المساواة التامة}}$$

فكلما كبرت قيم البسط ارتفع معامل جيني وازداد التفاوت في توزيع الدخول الشخصية، والعكس صحيح.

2– منحنى لورانز

وهو من أكثر الأساليب شيوعا وأشهرها في التعبير عن التفاوت في توزيع الدخول الشخصية؛ وذلك من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة خط (045) ومنحنى التوزيع الواقعي للدخل الشخصي، حيث يبين حصة كل خمس فئات من أفراد المجتمع من إجمالي الدخل عادة ضمن مربع طول ضلعه يمثل (100%) ويمكن اتباع الخطوات التالية لحساب ورسم منحنى لورانز (باقر، 2005، 4).

يتم تقسيم المجتمع الى خمس طبقات متساوية العدد، كل خمس يضم (20%) من عدد أفراد المجتمع حسب مستويات الدخل، ثم بعد ترتيب البيانات تصاعديا ومن ثم استخراج النسب المئوية المكونة للأفراد، وبعدها يتم حساب تكرار المجمع الصاعد لتلك النسب.

– يتم حساب حصة كل خمس من إجمالي الدخل لكل طبقة من طبقات المجتمع، وترتيب البيانات تصاعديا، ومن ثم استخراج النسب المئوية المكونة لإجمالي دخل جميع الفئات، وبعدها يتم حساب تكرار المجمع الصاعد لتلك النسب.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تكوين مربع يمثل المحور الأفقي (المتغير المستقل) تكرار المتجمع الصاعد للنسبة المئوية لتوزيع أفراد المجتمع، أما المحور الرأسي (المتغير التابع) تكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخول الشخصية أو الدخل القومي لأفراد المجتمع.

إسقاط إحداثيات القيم المتناظرة من التكرار المتجمع الصاعد لكل من توزيع الأفراد وتوزيع الدخول التي تم الحصول عليها من جدول لورانس كما هو موضح في الشكل رقم (1):

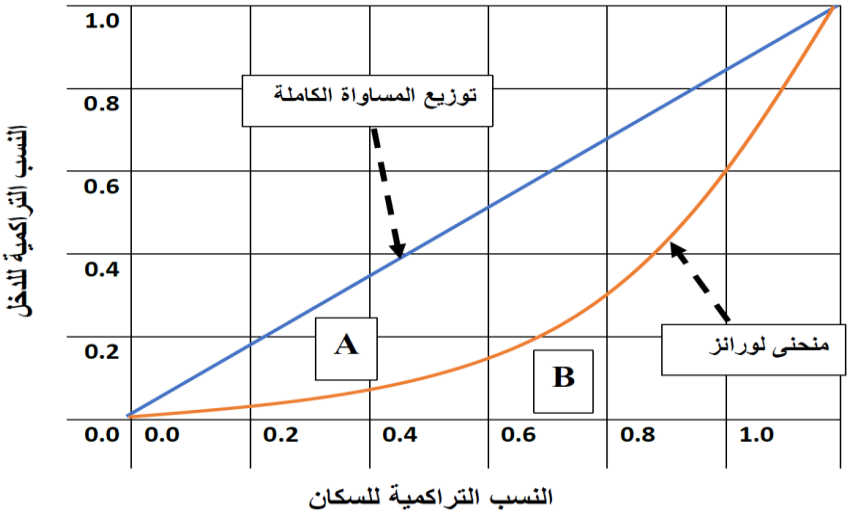

شكل (1) منحنى لورانز

2 -1 -6 توزيع الدخل الشخصي في النظرية الاقتصادية.

1-التوزيع في الفكر الإسلامي

تعد العدالة التوزيعية من أهم خصائص الفقه المالي الإسلامي، وركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الإسلامي؛ حيث أن الإنتاج في الفقه المالي الإسلامي لا يرتكز على غاية تحقيق الربح كما هو الشأن في سائر الأنظمة الاقتصادية؛ بل هو تحقيق التوازن القائم على إشباع حاجات الانسان بجميع ألوانها؛ وفق خطة إجرائية محكمة، تراعي فيها العدالة بجميع مراحلها، قال تعالى: { فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (سورة الجمعة، الآية (10) ففي الآية تحددت قاعدة التساوي في الفرص للاجتهاد في تحصيل الرزق وفتح باب التنافس بين جميع الناس، وقال : (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار) رواه أبوداوود وابن ماجه، وفي الحديث ضمان أساسيات الحياة للمنافع التي لا يحق لأحد التفرد بها، وبذلك تقام أسس متينة للعدل ثم تأتي مرحلة تقليل الفروق من خلال الزكاة التي قال الله فيها: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} (سورة التوبة ، الآية: (60) فهي حق الله في أموال الأغنياء ترد إلى الفقراء، فالمال مال الله وإن الانسان مستخلف عليه فقط وفي هذا قال : (أيما أهل عَرْصةٍ أمسو وفيهم جائع فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله). رواه ابن عمر رضي الله عنهما في "المسند" و"صحيح الحاكم"

وحدد الإسلام توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مراحل؛ مرحلتان يتم من خلالهما توزيع الثروات؛ ومرحلة ثالثة تابعة لهما كما فب التالي (سكيك 2016 (23)

– المرحلة الأولى تقوم على أساس تنظيم التملك في الإسلام، وبيان طرق مشروعيته، ونوعية الأموال التي يمكن تملكها ملكا خاصا، ومالا يجوز فيه الملكية الخاصة.

– المرحلة الثانية مرحلة التوزيع العملي للدخل كعائد للخدمات الإنتاجية التي تمت عن طريق عوامل الإنتاج، ويكون التوزيع فيها خاضعا لمدى العمل الذي يبذله العامل، ويرتكز أساسا على مدى دور السوق في إدارة عملياته والعلاقة بين القوى الاقتصادية التي هي المكون الحقيقي للجانب الفعلي من إدارة التوزيع

– المرحلة الثالثة مرحلة إعادة التوزيع وهي حالة استدراكية؛ يتدخل فيها الإسلام بجملة من التنظيمات؛ لإعادة توزيع الدخل؛ بما يحقق التوازن بين أفراد الأمة وقطاعاتها الواسعة، وبما يحقق المتطلبات والحاجات التي يقضيها التكافل الاجتماعي.

2– توزيع في الفكر الاشتراكي

تتجلى فكرة كارل ماركس في أن وقت العمل المبذول في إنتاج أي سلعة أو خدمة هو المحدد الوحيد لقيمتها التبادلية، وأن مستوى الأجر يتوقف على قيمة السلعة الضرورية التي

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تلزم العامل لكي يعيش عند حد الكفاف، حيث أنه تحسب القيمة بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها (منسي
1991 .86).

في المقابل إن القيمة الرئيسية للتوزيع الوظيفي للدخل هي الموازنة بين مهام الحاضر ومهام المستقبل وإيجاد التناسب الأفضل بين رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم، في حين أن التوزيع الشخصي للدخل يرتكز على قاعدة التوزيع حسب العمل كلا حسب كفاءته ولكل حسب عمله (دويدار، 1991، 87).

3- التوزيع في الفكر الرأسمالي

تتجلى فكرة النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية بأن التفاوت مطلوبا في حلبة التنافس العالمي الضاري وشرطا ضرورية من شروطه، حيث ينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من؟ أن المشكلة في الاقتصاد السياسي هي تقرير القوانين التي تتحكم بتوزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع؛ الممثلة بالأجور والأرباح والريع والفائدة، لذلك اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة، وركز على التوزيع الوظيفي؛ أي التوزيع بين عناصر مختلفة من عمل ورأس مال ناظرين إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج، وفي صورته المجردة كليا دون الاهتمام بالأفراد الذي يتكون منهم، فلقد كانت مسألة تفاوت الدخل عندهم مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة؛ حيث يرى دافيد ريكاردو أن القوانين الطبيعية في انطباقها الحتمي تسب بعض الآلام والمتاعب التي يجبر الناس على تحملها البستاني، 1985 ، 16).

أما آدم سميث فيطرح مسألة العدالة الاجتماعية من خلال التحولات في العملية الإنتاجية، والعمل والأجور، حيث يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية، وهو لا يضيف الى القيمة شيء؛ بسبب أن الأجور المقدمة له هي كلفة يتحملها المنتج

وان القيمة الحقيقية للعمل إنما هي بشكل رئيسي تظهر مع الأرباح، ولأن العامل من الناحية الموضوعية استعمل مقابل أجور، وبناء على ذلك فان خدمات العائل لا تعوض بعد دفع الأجور المتفق عليها له، وبذلك فإن ثراء الرجل يعتمد على تشغيل العامة، كذلك فقرهم يعود

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

إلى قلة انعدام الطلب على عملهم (منصور، 2007، 69). وتتجلى فكرة جون كنيز في ضرورة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل ذات الميل للاستهلاك المرتفع مما يؤدي إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك وبالتالي رفع مستوى التشغيل والدخل، وتتم معالجة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل إما بتخفيض الأرباح ورفع الأجور، أو بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة، وإعفاء الدخول المحدودة من الضرائب أو تخفيضها، كما يمكن إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود بأن تقرر لهم إعانات وخدمات مجانية أو بثمن رمزي شيحة، 1993، 604، 605).

4- التوزيع في الفكر الحديث (النيو كلاسيك)

تتجلى فكرة مارشال على ضرورة اخذ جانب العرض والذي يعد مكملا او الجزء الاخر الذي يتحدد به أي ثمن بما فيها أثمان عناصر الإنتاج، وعلى ذلك فان دراسة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج وعرضها تمثل جوهر نظرية التوزيع لدى هذا الفكر النيو كلاسيكي، فنصيب عنصر الإنتاج من الدخل القومي يتوقف على ثمن خدمة ذلك العنصر والكميات المستخدمة منه، وعلى ذلك تم تقسيم عناصر الإنتاج وظائفيا الي أربعة عناصر العمل، الأرض ، رأس المال، التنظيم، أما العائد فيتحدد من خلال السوق طبقا لقانون الطلب والعرض (منسي، 1991 ، 115، 118)

2 -2 الدخل الشخصي في ليبيا

2 -2 -1 المقدمة:

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نامي ومفتوح يعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات النفط، فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط خصوصا بعد ارتفاع أسعاره، أواخر السبعينات حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية؛ وبفضله تزايد معدل الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار

2 -2 -2 خصائص الاقتصاد في ليبيا:

يمكن تلخيص أهم خصائص الاقتصاد الليبي فيما يلي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

1- اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي وصادراته

حيث يخضع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد وهو قطاع النفط كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي وكمصدر أساسي للصرف الأجنبي، حيث بدأت هذه الخاصية بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية والبدء في تصديره سنة 1963

2 - هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:

استهدفت خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا، تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تنويع مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على النفط وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، حيث ترجمت هذه الأهداف الى سياسات وبرامج جرى تنفيذهل من خلال القطاع العام الامر الذي عزز من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

3- انخفاض مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي

تطورت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مقابل انخفاض في مساهمة قطاع الزراعة والصناعة ويعود ذلك الى عدة عوامل من أهمها هجرة اليد العاملة لهذين القطاعين بحثا عن أجور اعلى في قطاع النفط وبعض القطاعات الخدمية الأخرى. حيث يفسر تدني الإنتاجية في هذين القطاعين بسبب تخلف وبدائية طرق ووسائل الإنتاج المستخدمة.

4- ارتفاع نسبة الانكشاف على العالم الخارجي:

أدت طبيعة الجمود في القطاع الإنتاجي بالاقتصاد الليبي مقابل ارتباطه بالعالم الخارجي (تعدد وارداته الى اتسامه بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي، حيث يصنف على انه اقتصاد احادي المورد يعتمد شبه كليا على النفط كمصدر رئيسي
للدخل، وكمموا رئيسي للخزانة العامة الامر الذي جعله عرضة للتأثر بالعالم وبهزات أسعار النفط العالمية، هذا والاضافة الى ارتفاع حجم وارادته السلعية (خاصة الاستهلاكية) جعل من نسبة انكشافه على العالم الخارجي ترتفع (التومي ، 2017 ،ص 38).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

5- تشوه سوق العمل

من أهم مظاهر التشوه الذي يعانيه سوق العمل الليبي تركز استخدام القوى العاملة في القطاع العام أولا ، والارتفاع النسبي لمستويات البطالة ثانيا (التومي، 2017، ص 38).

2-2 -3 واقع توزيع الدخول الشخصية من خلال مسوحات ميزانية الأسرة:

تشير المعلومات والبيانات المتاحة أن الجهات المسئولة عن المسوحات والاحصاء قد أجريت خلال العقود الماضية، مسوحات ميزانية الاسرة التالية:

1 -مسح ميزانية الاسرة عام 1969.

2-مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 1992./1993

3-مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 2002/2003.

4-مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 2007/2008

الجدول رقم (1) التفاوت في توزيع الدخل الشخصي للفرد شهريا من واقع مسوحات ميزانية الاسرة

المسوحات	معامل جيني
مسح ميزانية الأسرة عام 1969	0.338
مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 1992/1993	0.208
مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 2002/2003	0.170
مسح ميزانية الاسرة خلال الفترة 2007/2008	0.444

- مصلحة الإحصاء والتعدد: نتائج مسح الانفاق والدخل العائلي لعام 1969 في مدينة طرابلس ومدينة بنغازي.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: نتائج مسح الانفاق العائلي لعامي 1992/1993.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: نتائج مسح الانفاق العائلي لعامي 2003/2002.

- وزارة التخطيط: المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2007/2008

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الجدول رقم (1) يعرض التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من خلال واقع ممسوحات ميزانية الاسرة التي أجريت على الاسر الليبية خلال العقود الماضية، ومن خلال الاطلاع وقراءة البيانات الواردة بالجدول السابق يمكن الإشارة الي النقاط التالية:

1-تبين ممسوحات ميزانية الاسرة من سنة 1969 والى سنة 2003 انخفاض واضح في قيمة معامل جيني، مما يدل على انخفاض تباين الدخول بين الأفراد، حيث في سنة 1992/1993 انخفض معامل جيني بنسبة 0.13، وازداد معامل جيني في الانخفاض بنسبة 0.038 في مسح ميزانية الاسرة خلال 2002./2003

2-ارتفاع معامل جيني بشكل واضح وكبير في مسح ميزانية الأسرة عام 2007/2008، مما يعني ارتفاع تفاوت الدخول بين الأفراد، حيث ارتفع بمقدر 0.274، وهذا الارتفاع راجع الى ارتفاع الأسعار في تلك الفترة.

الجانب العملي

3 -1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل التعريف بالدراسة الميدانية من خلال بيان نطاقها الجغرافي وأهدافها والمنهجية المستخدمة في دراستها وبالإضافة الى ذلك سيتم عرض وتحليل اهم نتائج الدراسة الميدانية.

3 -2 منهجية الدراسة:

تم تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة بهدف قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي. واعتمدت هذه الدراسة على مصادر متعددة للبيانات والمعلومات، تمثلت في الأدبيات السابقة من أبحاث ودراسات ذات صلة. أما فيما يتعلق بالبيانات الميدانية الخاصة بالدخل الشخصي للأفراد في منطقة تاورغاء والمناطق المجاورة، فقد تم جمعها من خلال تصميم استمارة استبيان أُعدّت لهذا الغرض. وقد جرى توزيع (342) استبانة على عينة من أفراد المجتمع، تمثل مجتمع الدراسة البالغ حجمه (3114) أسرة مقيمة في منطقة تاورغاء،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وذلك وفقًا لأحدث بيانات مركز التوثيق والمعلومات بالفرع البلدي تاورغاء، حيث تم استرداد (320) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

3 –3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

التكرارات–النسب المئوية.

3–4 دراسة خصائص العينة: –

في إطار التحليل ودراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة المستهدفة على النحو التالي:

3–4–1 العينة من حسب الجنس:

الجدول(2): يوضح العينة من حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	**292**	**91.3**
أنثي	**28**	**8.8**
المجموع	**320**	**100.0**

يظهر الجدول (2) توزيع العينة حسب متغير الجنس فالعينة تتكون بشكل غالب من الذكور بنسبة 91.3% بينما الإناث تمثل 8.8 % فقط، هذا يشير إلى أن غالبية المشاركين في البيانات من الذكور.

3–4–2 العينة حسب العمر:

الجدول(3): يوضح تصنيف العينة وفقاً للفئات العمرية للأفراد

العمر	التكرار	النسبة
الفئات العمرية من 25–36	**85**	**26.6**
لفئات العمرية من 37–48	**122**	**38.1**
لفئات العمرية من 49–60	**105**	**32.8**
لفئات العمرية من 61–72	**8**	**2.5**
المجموع	**320**	**100.0**

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

من خلال هذا الجدول(3) يمكن ملاحظة الآتي: الفئة الأكبر في العينة هي الفئة العمرية 37–48 سنة بنسبة 38.1% والأكبر (49–60) تمثل نسباً متقاربة بنحو 32.8 %، والفئات العمرية الأصغر (25–36) و26.8 % لكل منها الفئة العمرية الأكبر (61–72) هي الأصغر تمثيلاً بنسبة 2.5% فقط.

3-4-3 توزيع العينة المستوي التعليمي

الجدول(4): يوضح توزيع العينة المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	3	0.9
ابتدائي	5	1.6
أساسي (المرحلة الإعدادية)	56	17.5
ثانوي	73	22.8
جامعي	149	46.6
فوق من الجامعي	34	10.6
المجموع	320	100.0

بناءً على توزيع العينة حسب المستوى التعليمي (الجدول رقم 4)، يتضح أن عينة الدراسة تتألف بشكل رئيسي من خريجي الجامعات، حيث يشكلون 46.6% من إجمالي العينة. وهذا يشير إلى أن العينة تتكون من أفراد ذوي مستوى تعليمي عالٍ، مما قد يساهم في قدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع.

كما نجد أن هناك نسبة كبيرة (22.8%) من الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي، مما يعكس وجود قاعدة تعليمية جيدة تدعم التطور الاجتماعي والاقتصادي. أما بالنسبة للأفراد ذوي المستوى التعليمي الأدنى (أمي وابتدائي)، فإن نسبتهم لا تتجاوز 2.5% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن العينة تمثل بشكل رئيسي أفرادًا ذوي تعليم متقدم، مما

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

قد يؤثر على نتائج الدراسة ويعزز من فهم التحديات والفرص المتاحة في المجتمع.

3-4-4 العينة حسب مكان العمل:

الجدول(5): يوضح توزيع العينة وفقًا لمكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة
قطاع حكومي	292	91.3
قطاع خاص	13	4.1
القطاعين معا	15	4.7
المجموع	320	100.0

يوضح توزيع العينة حسب مكان العمل (الجدول رقم 5)، أن هناك هيمنة واضحة للقطاع الحكومي في توفير فرص العمل للسكان. حيث يمثل العاملون في القطاع الحكومي نسبة كبيرة تصل إلى 91.3%، مما يعكس الاعتماد الكبير على الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للدخل والاستقرار الاقتصادي في المدينة. في حين نجد أن القطاع الخاص يشكل نسبة ضئيلة جدًا من العينة، حيث يمثل 4.1% فقط. وهذا قد يشير إلى ضعف الفرص المتاحة في القطاع الخاص، أو عدم استقطاب هذا القطاع للعاملين بشكل كافٍ. أما بالنسبة للأفراد الذين يعملون في القطاعين معًا، والذين يشكلون 4.7%، فإن هذه النسبة تعكس وجود بعض التنوع في مصادر الدخل، ولكنها تظل نسبة منخفضة مقارنة بالقطاع الحكومي. يدل هذا التوزيع على أن السوق العمل في المدينة يفتقر إلى التنوع، مما قد يؤثر على استقرار الأسر ويزيد من الاعتماد على القطاع الحكومي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

3-4-5 توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

الجدول(6): يوضح توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

حسب عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة
3 فأقل	38	11.9
6-4	220	68.8
7-9	55	17.2
10 فأكثر	7	2.2
المجموع	320	100.0

حسب التوزيع العيني لعدد أفراد الأسرة (الجدول رقم 6)، نلاحظ ما يلي:

أفراد الأسرة 3 فأقل: يشكلون 11.9% من إجمالي العينة، مما يدل على أن عدد الأسر الصغيرة نسبيًا ليس كبيرًا.

4-6 أفراد: تمثل هذه الفئة النسبة الأكبر، حيث تشكل 68.8% من العينة. هذا يشير إلى أن معظم الأسر في المجتمع تتكون من أربعة إلى ستة أفراد، مما يعكس نمط حياة شائع في المدينة.

7-9 أفراد: تمثل هذه الفئة 17.2%، مما يدل على وجود عدد معتبر من الأسر الكبيرة، ولكنها أقل من الفئة السابقة.

10 فأكثر: تمثل هذه الفئة 2.2% فقط، مما يشير إلى أن الأسر الكبيرة جدًا نادرة في المجتمع. إذا يعكس هذا التوزيع تنوعًا في هيكل الأسر، مع ميل واضح نحو الأسر المتوسطة الحجم (4-6 أفراد)، مما قد يؤثر على الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

3-4-6 العينة حسب إجمالي مقدار دخل رب الأسرة الشهري الصافي:

الجدول(7): يوضح إجمالي مقدار دخل رب الأسرة الشهري الصافي

اجمالي الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر	التكرار	النسبة %
أقل من 500 دينار	28	8.8
500 دينار إلى 999 دينار	108	33.8
من 1000 إلى 1499 دينار	122	38.1
من 1500 إلى 1999 دينار	42	13.1
من 2000 إلى 2499 دينار	10	3.1
من 2500 إلى 2999 دينار	4	1.3
من 3000 إلى 3500 دينار	6	1.9
المجموع	320	100.0

تشير نتائج إنفاق رب الأسرة الشهري (الجدول رقم 7)، إلى تباين واضح في أنماط الإنفاق بين الأسر. حيث:

هيمنة الدخل المنخفض والمتوسط: أكثر من أربعة أخماس العينة (80.7%) لا يتجاوز دخلها 1500 دينار شهرياً، وهو مستوى قد لا يواكب ارتفاع تكاليف المعيشة في الظروف الاقتصادية الراهنة.

فجوة واضحة في التوزيع: النسبة الضئيلة من الأسر ذات الدخل المرتفع (6.3%) مقابل الكتلة الكبيرة من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط تعكس وجود تفاوت في توزيع الدخل.

دلالة اجتماعية: هذا التوزيع يشير إلى أن شريحة واسعة من المجتمع تعاني من محدودية الدخل، مما يستدعي سياسات دعم اجتماعي وبرامج تنموية موجه

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

3-4-7 معامل الفا كرونباخ: -

(cronbachs Alpha)	**0.88**

Cronbach is Alpha تتراوح القيم بين 0 و 1 حيث تشير القيم الأعلى (عادة 0,7 فما فوق) إلى موثوقية جيدة تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach is Alpha) لقياس مدى اتساق البنود الداخلية لأداة الدراسة المستخدمة في تحليل خط الفقر. وقد بلغت قيمة معامل ألفا الكلي (0.88)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى درجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان. وتعد هذه النتيجة مؤشرا ايجابيا على أن البنود تقيس مفهوما مشتركا بشكل جيد، مما يعزز من مصدقيه الأداة ونتائجها. كما إن معامل ألفا أكبر من(0.70) يدل على أن الأسئلة الاستبيانات ذات دلالة إحصائية جيدة.

3-5 قياس التفاوت في مستوى الدخل في منطقة تاورغاء باستخدام معامل جيني ومنحنى لورانز

3-5-1 الإطار المنهجي لقياس التفاوت في الدخل

لتحليل درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر في مدينة تاورغاء، تم الاعتماد على أداتين أساسيتين في التحليل الاقتصادي، وهما:

منحنى لورانز **(Lorenz Curve)** معامل جيني **(Gini Coefficient)**

حيث يُستخدم منحنى لورانز لتمثيل التوزيع الفعلي للدخل، بينما يقيس معامل جيني درجة انحراف هذا التوزيع عن حالة المساواة التامة.

3-5-2 إعداد البيانات ومعالجتها

تم الاعتماد على بيانات الدخل الصافي للأسر، حيث تم توزيعها في صورة فئات. ونظرًا لذلك،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أولا حساب متوسط كل فئة (منتصف الفئة) لتحويلها إلى بيانات كمية قابلة للتحليل.

فئة الدخل (دينار)	التكرار	متوسط الدخل	الدخل الكلي
أقل من 500	28	250	7,000
999 – 500	108	750	81,000
1499 – 1000	122	1,250	152,500
1999 – 1500	42	1,750	73,500
2499 – 2000	10	2,250	22,500
2999–2500	4	2750	11,000
3500 – 3000	6	3250	19,500
المجموع	320	—	367,000

ثانيا: حساب النسب والتوزيع التراكمي تم حساب النسبة النسبية لكل من السكان والدخل، ثم استخراج القيم التراكمية كما يلي:

الفئة	نسبة السكان Xi	نسبة الدخل Yi	السكان التراكمي	الدخل التراكمي
أقل من 500	8.8%	1.9%	8.8%	1.9%
999 – 500	33.8%	22.4%	42.6%	24.3%
1499 – 1000	38.1%	42.2%	80.7%	66.5%
1999 – 1500	13.1%	20.3%	93.8%	86.8%
2499 – 2000	3.1%	6.2%	96.9%	93.0%
2999–2500	1.3%	3.0%	98.2%	96.0%
3500 – 3000	1.9%	5.4%	100.0%	100.0%
المجموع	100.0%	100.0%		

ثالثا : رسم منحنى لورانز

تم رسم منحنى لورانز باستخدام: يمثل المحور الأفقي: النسبة التراكمية للسكان

يمثل المحور الرأسي: النسبة التراكمية للدخل

حيث يبدأ المنحنى من النقطة (0،0) وينتهي عند (1،1)، ويتم مقارنته بخط المساواة التامة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

◆ يوضح المنحنى أن التوزيع الفعلي للدخل ينحرف عن خط المساواة، مما يعكس وجود تفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.

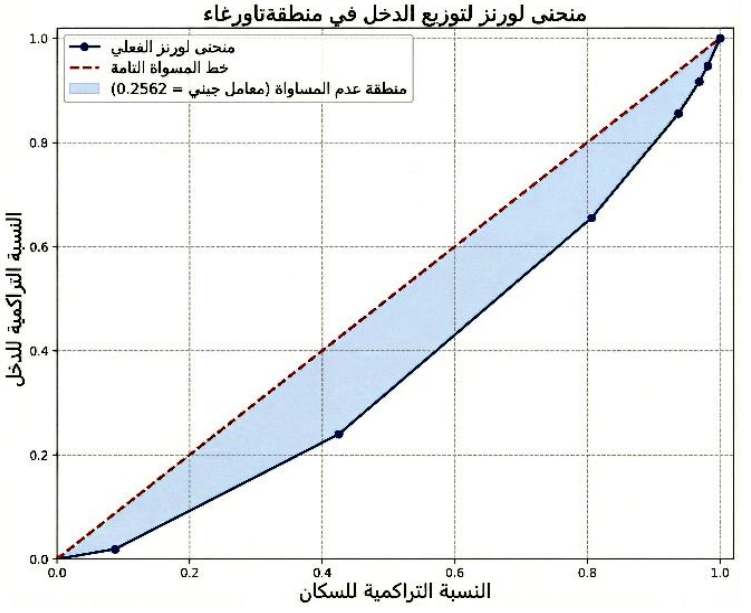

شكل (2) منحني لورانز

رابعا : حساب معامل جيني

تم حساب معامل جيني باستخدام العلاقة التالية:

$$G=1-\sum(Yi+Yi-1)(Xi-Xi-1)$$

وبالتعويض في القيم التراكمية تم الحصول على:

$$G=2562$$

خامسا. التفسير الاقتصادي والتعليل

قيمة معامل جيني البالغة 0.2562 تشير إلى وجود مستوى منخفض إلى متوسط من التفاوت في توزيع الدخل الشخصي بمدينة تاورغاء. هذه القيمة، عند مقارنتها بالمعايير الدولية، تُصنف عادة ضمن الدول ذات التفاوت المنخفض نسبيًا. يعني ذلك أن توزيع الدخل

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

في تاورغاء يميل إلى أن يكون أكثر عدالة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى، حيث لا يوجد تركز شديد للدخل في أيدي فئة قليلة جدًا من السكان.

منحنى لورانز (الشكل 2) يؤكد هذا التفسير. فكلما اقترب منحنى لورانز الفعلي من خط المساواة التامة (الخط المتقطع)، كلما كان التوزيع أكثر عدالة. في حالة تاورغاء، يظهر المنحنى أنه قريب نسبيًا من خط المساواة، مما يدعم نتيجة معامل جيني. على سبيل المثال، يمتلك حوالي 42% من السكان حوالي 25% من إجمالي الدخل، بينما يمتلك حوالي 80% من السكان حوالي 65% من إجمالي الدخل. هذا يشير إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط تحصل على حصة معقولة من الدخل الإجمالي.

– أثر هيكل التوظيف على عدالة توزيع الدخل

تُشير الملاحظة بأن الغالبية العظمى من أفراد العينة (91.3%) يعملون في القطاع الحكومي إلى سمة هيكلية رئيسية للاقتصاد في مدينة تاورغاء، ولها تأثير مباشر ومهم على نتائج قياس التفاوت في توزيع الدخل، وتحديداً على قيمة معامل جيني البالغة 0.2562.

يمكن تفسير هذا التأثير من عدة جوانب:

1. توحيد هياكل الأجور: غالبًا ما تتميز الأجور في القطاع الحكومي بالهيكل التنظيمي الموحد والسلالم الوظيفية المحددة، مما يقلل من التباينات الكبيرة في الدخول بين الموظفين ذوي المؤهلات والخبرات المتشابهة. هذا التوحيد يساهم بشكل مباشر في تقليل التفاوت الكلي في الدخل على مستوى المجتمع، حيث أن شريحة واسعة من السكان تحصل على دخول متقاربة نسبيًا.

2. الاستقرار النسبي للدخل: توفر الوظائف الحكومية عادةً استقرارًا وظيفيًا ودخلًا منتظمًا، مما يقلل من التقلبات الحادة في الدخل التي قد تُلاحظ في القطاع الخاص (خاصة في القطاعات غير الرسمية أو المتأثرة بالظروف الاقتصادية المتقلبة). هذا الاستقرار يحد من اتساع الفجوة بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة.

3. ضعف القطاع الخاص: تعكس هيمنة القطاع الحكومي ضعفًا نسبيًا في القطاع الخاص، والذي يُعد عادةً محركًا رئيسيًا لتوليد الثروة وتنويع مصادر الدخل. في الاقتصادات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

التي يزدهر فيها القطاع الخاص، قد يظهر تفاوت أكبر في الدخل بسبب تباين فرص ريادة الأعمال، ومستويات المخاطرة، والعوائد المرتفعة التي يمكن تحقيقها في بعض القطاعات الخاصة.

4. الاعتماد على الإيرادات الريعية: في سياقات مثل ليبيا، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، فإن القطاع الحكومي يصبح الموظف الأكبر، وتُدفع الأجور من هذه الإيرادات. هذا النموذج، وإن كان يوفر استقرارًا اجتماعيًا على المدى القصير، إلا أنه قد يؤدي إلى اقتصاد أقل تنوعًا وأكثر عرضة للصدمات الخارجية، ويحد من فرص النمو الاقتصادي المستدام الذي يعتمد على الإنتاجية والابتكار.

الآثار على التمويل والاستثمار:

إن هيمنة القطاع الحكومي على التوظيف، وما يترتب عليها من توزيع دخل أكثر عدالة نسبيًا، تحمل آثارًا متعددة على قطاع التمويل والاستثمار:

– الطلب على المنتجات المالية: قد يتركز الطلب على المنتجات المالية التقليدية (مثل الودائع والقروض الاستهلاكية) التي تتناسب مع الدخول المستقرة لموظفي الحكومة، بينما يقل الطلب على منتجات التمويل الموجهة للاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتطلبها القطاع الخاص

– فرص الاستثمار: قد تكون فرص الاستثمار المتاحة محدودة في القطاع الخاص، مما يقلل من جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات غير الحكومية. هذا يمكن أن يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال أو توجيهها نحو استثمارات ذات مخاطر منخفضة وعوائد متواضعة.

– تنمية سوق رأس المال: قد تعيق هيمنة القطاع الحكومي تطور سوق رأس المال (الأسهم والسندات) الذي يعتمد على وجود شركات خاصة قوية ومتنوعة تحتاج إلى التمويل من خلال هذه الأسواق.

– الشمول المالي: على الرغم من أن الدخل المستقر قد يدعم الشمول المالي الأساسي، إلا أن غياب التنوع الاقتصادي قد يحد من الشمول المالي الموجه نحو التنمية وريادة الأعمال.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

4. **التوصيات**

بناءً على التحليل السابق، تُقدم التوصيات التالية لتعزيز العدالة في توزيع الدخل ودعم قطاع التمويل والاستثمار في مدينة تاورغاء:

4-1 تعزيز الشمول المالي:

- توسيع نطاق الخدمات المصرفية: العمل على زيادة انتشار الفروع المصرفية ونقاط الخدمة المالية في المناطق الأقل تغطية.

- **دعم التمويل الأصغر**: تشجيع وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر لتوفير قروض صغيرة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي غالبًا ما تكون مملوكة لأفراد من الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

- **التعليم المالي**: إطلاق برامج توعية وتثقيف مالي لزيادة الوعي بأهمية الادخار والاستثمار وإدارة الديون.

4-2. **تحفيز الاستثمار المنتج**: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: توفير حوافز ضريبية وتسهيلات ائتمانية للمشاريع التي تخلق فرص عمل وتساهم في تنويع مصادر الدخل.

-تطوير البنية التحتية: الاستثمار في البنية التحتية (مثل الطرق، الاتصالات، الطاقة) لجذب الاستثمارات وتسهيل الأنشطة الاقتصادية.

4-3. تحسين جودة البيانات: جمع بيانات دخل خام: لتعزيز دقة التحليلات المستقبلية، يوصى بجمع بيانات دخل خام (غير فئوية) من الأسر، مما يسمح بحساب معامل جيني ومؤشرات التفاوت الأخرى بدقة أعلى.

- دراسات دورية: إجراء دراسات دورية لقياس تفاوت الدخل وتتبع اتجاهاته، وتقييم فعالية السياسات المتبعة.

4-4. السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة:

- برامج التدريب المهني: الاستثمار في برامج التدريب المهني التي تزيد من مهارات القوى العاملة، وبالتالي تحسين فرصهم في الحصول على دخول أعلى.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

– مراجعة سياسات الأجور: تقييم سياسات الأجور لضمان الحد الأدنى من الدخل الذي يوفر مستوى معيشي لائق.

المراجع

أولا: الكتب المقدسة والأحاديث النبوية

1– القرآن الكريم، سورة المجادلة، الأية 11. – القرآن الكريم، سورة الجمعة، الأية 10. – القرآن
الكريم، سورة التوبة ، الأية 60.

2– حديث شريف، رواه أبوداوود وابن ماجه–. حديث شريف، رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ثانيا: الكتب.

1– إبراهيم، نعمة الله نجيب، وآخرون (1990)، مقدمة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار
الجامعية للنشر، الإسكندرية.

2– البستاني، باسل (1985)، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج، دار الطبعة للطباعة
والنشر، لبنان: بيروت.

3– عجمية، محمد عبدالعزيز، واخرون (2010)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،
الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

4– دويدار، محمد حامد (1991)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية.

ثالثا: المجلات والدراسات والبحوث العلمية

1- باقر، محمد حسين (2005)، مقاييس اللامساواة، بحث مقدم الى الدورة حول مفاهيم ومقاييس اللامساواة والفقر، الأردن: عمان.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

2- ديفيد، جايلز (2002)، حساب الخطأ المعياري، لمعامل جيني بعض النتائج الإضافية، ورقة عمل، جامعة فيكتوريا، قسم الاقتصاد.
- شيحة ، مصطفى رشدي (1993)، النظريات الاقتصادية من خلال التحليل الجزئي، دار
المعرفة الجامعية.
3- كوزنتز، العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع، مجموعة البنك الدولي، 1999.
- منصور أحمد إبراهيم (2007)، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وحدة
العربية، بيروت.
4- النجفي، سالم والقريشي، توفيق، مقدمة في اقتصاد التنمية ، العراق: جامعة موصل، 1988
5- التومي، الهام علي (2017)، تحليل ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
6- الجروشي، علي عبدالسلام (2012)، البطالة والنمو الاقتصادي قي ليبيا: دراسة حالة الاقتصاد الليبي 1964 – 2006، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة.
7- فاطمة علي، مبروكة (2022)، قياس التفاوت في توزيع الدخل الشحصي في الاقتصاد الليبي،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
8- هناء، مسعود (2018)، قياس التفاوت في توزيع الدخول الشخصية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
9- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح الانفاق والدخل العائلي، مدينتي طرابلس وبنغازي
سنة1969.
10- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد
السكاني، سنة -2006. - وزارة التخطيط، المسح الاقتصادي والاجتماعي، سنة 2008.

ثالثا: الرسائل والطروحات العلمية

– حسونة، فاطمة منصور(1015)، قياس خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي : دراسة ميدانية على مدينة زليتن، رسالة ماجستير، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

السياسية، مصراتة، ليبيا. – خوري، بيير نبيل (2016)، سياسات الدعم الحكومي في سوريا وأثرها على عدالة توزيع الدخل في الفترة بين (1990 – 2010)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا. – المنسي، رضا (1991)، الاقتصاد المالي – الاقتصاد العيني، إشكالية العلاقة، رسالة ماجستير، جامغة الملك سعود، السعودية.

– سكيك، أشرف خليل (2015)، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة

(1995 – 2013)، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الاجازة العالية الماجستير

في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.

– الدليمي، محمد مناجد (1995)، قياس تفاوت الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه في الإحصاء، جامعة بغداد، العراق.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع